أثر مخصصات خسائر القروض في ربحية المصارف التجارية التقليدية الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية

الدكتورة حنان ضاهر*

(تاريخ الإيداع 15 / 3 / 2021. قُبِل للنشر في 20 / 6 / 2021)

□ ملخّص □

هدف هذا البحث إلى اختبار أثر مخصصات خسائر القروض في ربحية المصارف التجارية التقليدية الخاصة العاملة في سورية. وباعتماد بيانات Panel سنوية ل/11/ مصرف خلال الفترة 2010–2019 تم دراسة وتحليل متغيرات الدراسة. تم قياس المتغير التابع الذي يعبر عن ربحية المصارف المدروسة من خلال معدل العائد على حقوق الملكية Return on Equity (ROE)، وتم قياس المتغير المستقل الذي يعبّر عن مخصصات خسائر القروض من خلال "نسبة مخصّصات خسائر القروض إلى إجمالي التّسهيلات الائتمانية المباشرة".

لتحقيق هدف الدراسة تم بداية اختبار استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة، ومن ثم تمت المفاضلة بين نماذج بانل باستخدام عدد من الاختبارات كاختبار F المقيد واختبار Hausman واختبار مضاعف لاغرانج LM. وباستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة تم اختبار الأثر المحتمل لمخصصات خسائر القروض في ربحية المصارف المدروسة.

أظهرت النتائج أن لمخصصات خسائر القروض أثر سلبي في ربحية المصارف المدروسة.

الكلمات المفتاحية: مخصصات خسائر القروض، ربحية المصارف، بيانات بانل، نموذج الآثار العشوائية، معدل العائد على حقوق الملكية.

* أستاذ مساعد ، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية.

The Impact of Loan Losses Provisions on Profitability in Conventional Private Commercial Banks listed on the Damascus Securities Exchange

Dr. Hanan Daher *

(Received 15 / 3 / 2021. Accepted 20 / 6 / 2021)

□ ABSTRACT □

This research aimed to examine the impact of loan loss provisions on the profitability of traditional private commercial banks operating in Syria. Based on annual Panel data for /11/ banks during the period 2010-2018**,** we study and analyze the study variables. The dependent variable which expresses the profitability of the studied banks was measured by the return on equity (ROE)**,** Whereas, the independent variable which expresses loan losses provisions (LLP) was measured by the " ratio of loan losses provisions to total direct credit facilities"**.** Preliminary tests are applied to test for the Stationarity of the selected variables, then we compare panel models using a number of tests, such as F test Hausman test and the Lagrange multiplier (LM) test**.** A Generalized Least Squares is fitted to assess the potential effects of the loan loss provisions in the profitability of the considered banks. The results showed that the provisions for loan losses had a negative impact on the profitability of the studied banks.

Keywords: Loan Loss Provision, Bank Profitability, Panel Data, Random Effects Model, Return on Equity.

***Associate Professor , Finance And Banking Department, Faculty Of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

مقدمة:

تعد الربحية هدفاً أساسياً تسعى المصارف التجارية لتحقيقه ومقياساً رئيسياً يعكس قدرتها على توليد الإيرادات من أصولها، وهي تؤدي دوراً هاماً في الحفاظ على استمرارية المصرف وبقائه في ظل بيئة شديدة التنافسية. إلا إن المصارف وخلال سعيها لتحقيق هذا الهدف تواجه العديد من المخاطر التي قد تؤدي إلى تكبيدها خسائر فادحة وربما تهدد استمراريتها وبقائها. انطلاقاً من ذلك فإن تحقيق الموازنة بين العائد والمخاطرة يعد أمراً بالغ الأهمية. والجدير بالذكر أن القروض المتعثّرة تمثل أبرز المخاطر المرتبطة بنشاط الإقراض الذي يعد المصدر الأساسي لإيرادات المصارف. لذلك تسعى المصارف جاهدةً للحد من مشكلة القروض المتعثرة وذلك باتخاذ إجراءات متعددة من أبرزها تكوين مبالغ احتياطية تُدعى مخصّصات خسائر القروض. وبما أن الهدف الرئيسي لتشكيل مخصصات خسائر القروض زيادة قدرة المصارف على مواجهة خسائرها المتوقعة والناتجة عن ممارسة نشاط الإقراض، فإنه تقديرها بدقة. حيث ينتج عن الأخطاء في التقدير إما الاحتفاظ بكميات قليلة من المخصصات أو المبالغة في تقدير كميتها. فلو كانت كمية المخصصات غير كافية لن يتمكّن المصرف من مواجهة الخسائر الّتي يُمكن أن تقع، وثم قد يحتاج إلى استخدام جزء من رأس ماله، وإذا تمّت المبالغة في تقدير المخصّصات، فإنّ ذلك يؤدّي إلى تجميد أموال المصرف بدلاً من استثمارها في أنشطة أخرى [1].

سعت المصارف التّجاريّة الخاصّة العاملة في سورية على مدى سنوات عملها جاهدة إلى تحديد حجم مناسب من مخصّصات خسائر القروض؛ وذلك لتعزيز قدرتها على مواجهة المخاطر النّاشئة عن تعثّر القروض المصرفيّة، ولكن تحديات جديدة كانت قد فُرضت عليها مع بدء الأزمة السّورية عام 2011، حيثُ ازدادت حدّة المخاطر المصرفيّة بشكل ملحوظ، وهذا ما تطلب زيادة حجم مخصّصات خسائر القروض بشكل كبير لمواجهة هذه المخاطر. وتجدر الإشارة إلى أن أثر زيادة هذه المخصصات على ربحية المصارف التجارية الخاصة العاملة في سورية في ظل تشابكات وتعقيدات الأزمة السورية لم يكن واضحاً.

استناداً لما تقدم جاءت هذه الدراسة للبحث في أثر مخصصات خسائر القروض في ربحية المصارف التجارية التقليدية الخاصة العاملة في سورية خلال الفترة (2010–2019) التي شهدت فيها المصارف زيادة في حجم هذه المخصصات لمواجهة مخاطر التعثر التي ازدادت أيضاً بشكل ملحوظ خلال هذه الفترة.

الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات التجريبية للعوامل المؤثرة في الربحية

الدراسات العربية:

1. دراسة (حزوري، 2018) بعنوان: العوامل المؤثرة في ربحية المصارف (دراسة تحليلية على عينة من المصارف الخاصة في سورية) [2].

هدفت إلى دراسة العوامل المؤثرة على ربحية عينة من المصارف التجارية التقليدية الخاصة العاملة في سورية خلال الفترة (2006–2016). شملت الدراسة عدداً من المتغيرات المستقلة مثلت العوامل المؤثرة في الربحية وهي: (حقوق الملكية، نسبة المديونية، السيولة النقدية). تم تمثيل العلاقة بين المتغير التابع الذي يمثل الربحية وباقي المتغيرات المستقلة من خلال معادلة الانحدار الخطي متعدد المتغيرات، واستخدم معامل الارتباط بيرسون لكل مصرف على حدة. وقد أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط قوية وغير خطية بين الربحية وجميع المتغيرات المدروسة، ووجود علاقة ارتباط قوية جداً وخطية بين المديونية والربحية في بنك بيبلوس.

2. دراسة (قاسم وهناوي، 2017) بعنوان: تحليل المحددات الداخلية لربحية المصارف التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الأزمة (دراسة تطبيقية) [3].

هدفت الدراسة إلى دراسة العوامل الداخلية المؤثرة في ربحية المصارف التجارية التقليدية الخاصة العاملة في سورية خلال فترة الأزمة السورية (2011–2015). مثلت الربحية المتغير التابع وتم قياسها من خلال معدل العائد على الأصول، وبالنسبة للمتغيرات المستقلة فقد تضمنت عمر المصرف، حجم المصرف، رأس المال، التسهيلات الائتمانية المباشرة، جودة الائتمان، كفاءة الإدارة، كفاءة التكاليف، الدخل الناتج من غير الفوائد، فروقات تقييم مركز القطع البنيوي، معدل الإيداعات لدى المصارف الأخرى، معدل العائد على الاستثمار في الأوراق المالية. تم التعبير عن العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة من خلال معادلة انحدار خطي متعدد المتغيرات، تم تقديرها باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS. أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بين الربحية وكل من عمر المصرف، جودة الائتمان، كفاءة التكاليف، معدل الإيداعات لدى المصارف الأخرى. كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين الربحية وباقي المتغيرات المدروسة.

الدراسات الأجنبية:

1. دراسة (Hosen, 2020) بعنوان: Internal Factors Influencing the Profitability of Commercial Banks in Bangladesh (العوامل الداخلية المؤثرة في ربحية المصارف التجارية في بنغلادش) [4].

هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل الداخلية المؤثرة في ربحية المصارف التجارية في بنغلادش خلال الفترة (2014–2018)، تم قياس الربحية باستخدام معدل العائد على إجمالي الأصول (ROA) ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE). شملت العوامل الداخلية للمصرف الفارق بين الفائدة المدينة والدائنة Interest Rate Spread (IRS)، صافي هامش الفائدة Net Interest Margin (NTM) ، كفاية رأس المال، مخاطر الائتمان، نمو الودائع ، نسبة القروض إلى الودائع، نسبة المصاريف إلى الإيرادات، حجم المصرف. استخدمت الدراسة نموذج الانحدار المتعدد البسيط. وتوصلت إلى أن نمو القروض له تأثير معنوي على الربحية. وأن كفاية رأس المال له تأثير معنوي على الربحية مقاسة فقط بمعدل العائد على إجمالي الأصول. كما توصلت إلى أن نمو الودائع له تأثير فقط على الربحية مقاسة بمعدل العائد على حقوق الملكية، وأن كلاً من (IRS) و(NTM) لهما تأثير على الربحية مقاسة بمعدل العائد على الأصول فقط.

2. دراسة (Shanko *et al.*, 2019) بعنوان: Factors Affecting Profitability: An Empirical Study on Ethiopian Banking Industry (العوامل المؤثرة في الربحية: دراسة تجريبية على الصناعة المصرفية الإثيوبية) [5].

هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية العاملة في أثيوبيا خلال الفترة (2010–2017) وذلك باستخدام بيانات سنوية من نوع بانل. تم قياس الربحية بمعدل العائد على الموجودات، وبالنسبة للمتغيرات المستقلة فقد شملت الموجودات، القروض، الودائع، الخصوم، الناتج المحلي الإجمالي، والتضخم. لدراسة العلاقة بين المتغيرات تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين كل من القروض والسلف، الودائع الجارية، الالتزامات الأخرى، الناتج المحلي الإجمالي والربحية. بينما تبين أن الودائع الثابتة ترتبط مع الربحية بعلاقة سالبة وذات دلالة إحصائية. وبالنسبة لعلاقة التضخم بالربحية فلم تكن دالة إحصائياً.

3. دراسة (Adalessossi *et al.*, 2019) بعنوان: Analysis of Factors Influencing Bank Profitability: Evidence from the West African Economic and Monetary Union Banking Sector (تحليل العوامل المؤثرة في ربحية البنوك: أدلة من القطاع المصرفي للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا) [6].

هدفت الدراسة إلى البحث في العوامل المؤثرة في ربحية المصرف في عينة مكونة من 86 مصرف من ثمانية بلدان تشكل الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا. استخدمت الدراسة بيانات سنوية من نوع بانل ساكنة وديناميكية خلال الفترة 2006–2014. توصلت الدراسة إلى أن العوامل الخاصة بالمصرف (رأس المال، السيولة، الكفاءة، جودة الأصول) وكذلك العوامل الخاصة بالقطاع المصرفي (نسبة تركيز المصارف) وعوامل الاقتصاد الكلي (التضخم، والناتج المحلي الإجمالي) كلها عوامل ذات تأثير على ربحية المصرف.

4. دراسة (Bojare and Romanova, 2017) بعنوان: The Factors Affecting the Profitability of Banks: The Case of Latvia (العوامل المؤثرة في ربحية البنوك: حالة لاتفيا) [7].

هدفت الدراسة إلى البحث في العوامل المؤثرة في ربحية المصارف في عينة مكونة من 17 مصرف في لاتفيا. طبقت الدراسة خلال الفترة الممتدة من الربع الرابع 2005 وحتى الربع الرابع 2016 وذلك باستخدام بيانات من نوع بانل غير متوازنة. تم التعبير عن الربحية بمعدل العائد على إجمالي الأصول، بينما تضمنت المتغيرات المستقلة 11 متغيراً وهي: (الناتج المحلي الإجمالي، الفرق بين الفائدة المدينة والدائنة، معدل التضخم، المنافسة السوقية، حجم المصرف، حجم القروض، دخل المصرف من الفوائد، مصروفات الفوائد، نسبة مصاريف الفوائد إلى إيرادات الفوائد، نسبة القروض إلى إجمالي الأصول، نسبة دخل الفوائد إلى القروض). وقد تم تطبيق نموذج التأثيرات الثابتة بوصفه النموذج الملائم للدراسة، وبغرض تقدير معلمات المتغيرات المستقلة في نموذج الانحدار الخطي طبقت طريقة المربعات الصغرى. أظهرت نتائج الدراسة أن ربحية المصارف في لاتفيا تتأثر بعوامل كالبيئة الاقتصادية، التضخم، هامش أسعار الفائدة، المنافسة في القطاع المصرفي.

ثانياً: الدراسات التجريبية للعلاقة بين المخصصات وربحية المصرف.

الدراسات العربية:

1. دراسة (سلمان، 2014) بعنوان: أثر مخصص الديون المشكوك في تحصيلها على كفاية رأس المال مع دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية [8].

هدفت الدراسة إلى الكشف عن وجود علاقة بين مخصص الدّيون المشكوك في تحصيلها وكفاية رأس المال في عينة من المصارف العراقية، كما هدفت إلى قياس نسب كفاية رأس المال وفق ما أقره البنك المركزي العراقي ومدى قدرتها على تغطية المخاطر وذلك خلال الفترة (2007–2009). تم جمع بيانات سنوية للمصارف المدروسة من التّقارير السّنوية، والميزانيات العموميّة والحسابات الختامية. استخدمت الدّراسة عدداً من الإحصاءات الوصفيّة كالمتوسط الحسابي والانحراف المعياري، وتمّ استخدام معامل الارتباط بيرسون ونموذج الانحدار الخطي البسيط لتقدير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التّابع. توصلت الدّراسة إلى وجود علاقة معنوية بين مخصّصات خسائر القروض وكفاية رأس المال. كما توصلت إلى أنّ عدم قدرة المصارف على تحديد حجم مخصّصات خسائر القروض يؤدي إلى تحميل رأس المال عبء الخسائر النّاجمة عن القروض المتعثرة.

الدراسات الأجنبية:

1. دراسة (Pelealu and Worang, 2018) بعنوان: Analysis the Effect of Loan Loss Provision on Bank Profitability (تحليل تأثير مخصصات خسائر القروض في ربحية البنوك) [9].

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر مخصصات خسائر القروض في ربحية المصارف التجارية المدرجة في بورصة إندونيسيا (BFI). تم التعبير عن الربحية بمعدل العائد على الأصول، في حين تضمنت المتغيرات المستقلة مخصص خسائر القروض، الخصوم، الودائع وحجم المصرف. وقد استخدمت الدراسة عدداً من الإحصاءات الوصفية كالوسط الحسابي، أعلى قيمة، أدنى قيمة، الانحراف المعياري. طبقت الدراسة أسلوب الانحدار المتعدد لإيجاد العلاقة التي تربط المتغير التابع بالمتغيرات المستقلة المدروسة. أظهرت نتائج الدراسة أن مخصصات خسائر القروض لها أثر على ربحية المصارف المدروسة ولكنه غير معنوي، وهذا يشير أنه مع ازدياد حجم مخصصات خسائر القروض تزداد الربحية ولكن هناك إمكانية لتعرض المصارف للخسائر. بالنسبة للمتغيرات الضابطة المستخدمة في هذه الدراسة فقد تبين أن للودائع تأثير سلبي على الربحية ولكنه غير معنوي، كما تبين أن حجم المصرف له تأثير إيجابي وهو أيضاً غير معنوي. وقد تبين أن الخصوم لها تأثير إيجابي ومعنوي على الربحية.

2. دراسة (Alhadab and Alsahawneh, 2016) بعنوان: Loan Loss Provision and the Profitability of Commercial Banks: Evidence from Jordan (مخصصات خسائر القروض وربحية المصارف التجارية: دليل من الأردن [10].

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر مخصصات خسائر القروض في ربحية المصارف التجارية الأردنية للفترة (2004–2014). استخدمت الدراسة بيانات سنوية تم الحصول عليها من التقارير السنوية للمصارف. تم التعبير عن الربحية باستخدام معدل العائد على الأصول (ROA) ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE). لقد مثلت مخصصات خسائر القروض المتغير المستقل في هذه الدراسة. كما استخدمت الدراسة عدداً من المتغيرات الضابطة تمثلت ب حجم المصرف، نسبة إجمالي الخصوم إلى إجمالي الأصول، نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول. لدراسة العلاقة بين المتغيرات تم التأكد من استقرار السلاسل الزمنية باستخدام اختبارات جذر الوحدة Augmented Dickey–Fuller (ADF)، و Phillips–Perron (PP). تم تقدير نموذج انحدار متعدد بعد التأكد من استقرار السلاسل الزمنية في المستوى. توصلت الدراسة إلى أن مخصصات خسائر القروض لها تأثير سلبي على ربحية المصارف المدروسة مقاسة بمعدل العائد على الأصول وبمعدل العائد على حقوق الملكية. كما أظهرت الدراسة أن المتغيرات الضابطة ليس لها أي تأثير على الربحية مقاسة بمعدل العائد على الأصول، في حين تبين أن لإجمالي الخصوم أثر سلبي على الربحية مقاسة بمعدل العائد على حقوق الملكية بينما باقي المتغيرات لم يكن لها أي تأثير على الربحية.

2. دراسة (Ahmad *et al*., 2014) بعنوان: Impact of Loan Loss Provision on Bank Profitability in Pakistan (أثر مخصصات خسائر القروض في ربحية البنوك في باكستان) [11].

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر مخصصات خسائر القروض على استقرار وأداء المصارف العاملة في باكستان وذلك باستخدام بيانات سنوية من نوع بانل تم الحصول عليها من التقارير السنوية للمصارف خلال الفترة (2012–2009). تم التعبير عن المتغير التابع الربحية باستخدام معدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الأصول. بالنسبة للمتغيرات المستقلة فقد تمثلت في: مخصصات خسائر القروض، الخصوم، حجم المصرف، التسليفات، والودائع. توصلت الدراسة إلى أن مخصصات خسائر القروض لها تأثير سلبي ومعنوي على ربحية المصارف الباكستانية، حيث أن انخفاض المخصصات يؤدي إلى المزيد من الربحية والعكس صحيح. كما توصلت الدراسة إلى

أن الودائع والسلف لهما تأثيراً هاماً على الربحية، فارتفاع السلف التي يقدمها المصرف تؤدي إلى زيادة ربحيته، كما أن انخفاض حجم ودائع المصرف تؤدي إلى زيادة ربحيته.

2. دراسة (Mustafa *et al.*, 2012) بعنوان Does the Loan Loss Provision Affect the Banking Profitability in Case of Pakistan? (هل لمخصصات خسائر القروض أثر في ربحية البنوك في حالة باكستان؟)[12].

هدفت هذه الدراسة أيضاً إلى البحث في أثر مخصّصات خسائر القروض في أداء المصارف العاملة في باكستان بالتطبيق على عينة مكونة من 15 مصرف. كما هدفت إلى تحديد العوامل التي تؤثر في ربحيّتها خلال الفترة 2009– 2001 وذلك باستخدام بيانات سنوية من نوع Panel Data. تم التعبير عن المتغير التابع بنسبة معدل العائد على الأصول، في حين تم التعبير عن المتغيرات المستقلة ب (مخصّصات خسائر القروض، ونسبة الخصوم المتداولة / إجمالي الأصول، وحجم المصرف، ونسبة إجمالي القروض / إجمالي الأصول، ونسبة الودائع / إجمالي الأصول، والأصول المتداولة / إجمالي الأصول، إضافة إلى متغير وهمي هو عدم الاستقرار السياسي. أظهرت نتائج الدّراسة أنّ لمخصّصات خسائر القروض أثر سلبي في ربحيّة المصارف ، بينما لكل من (نسبة الودائع/ الأصول، وعدم الاستقرار السّياسي) أثر سلبي في ربحيّة المصارف، كذلك بينت أن لكل من (حجم المصرف، وإجمالي القروض / إجمالي الأصول) أثر إيجابي في ربحيّة المصارف، أما نسبة الخصوم / إجمالي الأصول فقد كان لها أثر إيجابي، ولكن ليس ذو دلالة إحصائيّة، كذلك كان لنسبة الأصول المتداولة / إجمالي الأصول أثر سلبي ولكن أيضاً ليس ذو دلالة إحصائيّة.

اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة نجد أنها اتفقت في العديد من النقاط أبرزها هدف الدراسة، حيث أنها هدفت إما إلى البحث في أثر مخصصات خسائر القروض في ربحية المصارف أو إلى دراسة العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية المدروسة، وكذلك اتفقت في المتغيرات المدروسة. إلا أنه اختلفت من حيث مجتمع الدراسة، والنتائج التي توصلت إليها حول وجود أثر للمخصصات في ربحية المصارف المدروسة، وأيضاً بخصوص طبيعة هذه العلاقة فيما إذا كانت إيجابية أو سلبية. ويعزى هذا الاختلاف إلى الاختلاف في طبيعة القطاعات المصرفية في البلدان المطبقة فيها الدراسات، كما يعزى إلى الاختلاف في الفترات المدروسة. وبالتالي تكمن مساهمة هذه الدراسة في تناولها للقطاع المصرفي الخاص في سورية وهذا ما لم تتناوله الدراسات السابقة بالبحث، إضافة لذلك طبقت هذه الدراسة خلال الفترة (2010–2019)، وهي فترة تعد حديثة نسبياً لم تتناولها الدراسات السابقة.

مشكلة البحث:

يواجه تحقيق هدف الربحية في المصارف التجارية مجموعة من المعوقات التي يمكن أن تؤثر على المستويات المخطط لها للربحية، وتعد مخصصات خسائر القروض أحد أبرز هذه المعوقات. وذلك لأن المبالغة في تقديرها يؤدي إلى تجميد جزء من موارد المصرف وبالتالي يحرمه إمكانية توجيهها إلى قنوات استثمارية مختلفة تدر عليه عوائد. ولدى العودة إلى القوائم المالية للمصارف المدروسة تبين ازدياد حجم هذه المخصّصات بشكل ملحوظ خلال الفترة (2019– 2010)، إذ تجاوز حجم هذه المخصّصات (54) مليار و (144) مليون ليرة سورية نهاية عام 2019 بعد أن كان حوالي (6) مليار و(732) مليون ليرة سورية نهاية عام 2011[3]، الأمر الذي دفعنا إلى البحث في أثر هذه

[3] تم الحصول على حجم مخصصات خسائر القروض من القوائم المالية للمصارف المدروسة وذلك خلال الفترة 2010-2019.

المخصصات على ربحية المصارف التجارية الخاصة العاملة في سورية. انطلاقاً مما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال التساؤل التالي:

ما هو أثر مخصصات خسائر القروض على ربحية المصارف التجارية التقليدية الخاصة العاملة في سورية؟

أهمية البحث و أهدافه:

الأهمية النظرية: تكمن أهمية البحث النظرية في كونه قدم دليلاً حول أثر مخصصات خسائر القروض في ربحية المصارف التجارية التقليدية الخاصة العاملة في سورية في ظل الأزمة الراهنة، وهذا ما لم تتناوله الدراسات السابقة بالبحث.

الأهمية العملية: تكمن الأهمية العملية للبحث من خلال النتائج التي توصل إليها والتوصيات التي تقدم بها، والتي تشكل قاعدة من المعلومات يمكن لإدارات المصارف والمهتمين في هذا المجال الاستفادة منها.

هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى اختبار أثر مخصصات خسائر في ربحية المصارف التجارية التقليدية الخاصة مقاسة بمعدل العائد على حقوق الملكية.

فرضية البحث:

يقوم البحث على الفرضية الرئيسية التالية:

لا يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لمخصصات خسائر القروض على ربحية المصارف التجارية التقليدية الخاصة العاملة في سورية.

منهجية البحث:

اعتمد البحث المنهج الوصفي في تغطية الجانب النظري، وذلك من خلال الرجوع إلى الكتب والدوريات ذات الصلة بموضوع البحث. كما اعتمد المنهج التحليلي لتحليل الظاهرة المدروسة والمتمثلة بأثر مخصصات خسائر القروض في ربحية المصارف الخاصة العاملة في سورية من خلال تحليل النتائج التي تم التوصل إليها. إضافة إلى ذلك فقد تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية الملائمة لطبيعة بيانات الدراسة بهدف معالجتها والتوصل إلى نتائج مناسبة لحل مشكلة البحث.

مجتمع البحث:

يتكون مجتمع البحث من المصارف التجارية التقليدية الخاصة العاملة في سورية والمدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية والبالغ عددها / 11/ مصرفاً يبينها الجدول الآتي:

الجدول رقم (1): المصارف التّجاريّة التقليدية الخاصّة العاملة في سورية

المصرف	تاريخ التّأسيس	تاريخ العمل	رأس المال
المصرف الدّولي للتّجارة والتّمويل	14/12/2003	6/6/2004	5,250,000,000
بنك سورية والمهجر	29/12/2003	6/1/2004	4,000,000,000
بنك بيمو السّعودي الفرنسي	29/12/2003	4/1/2004	5,000,000,000
البنك العربي– سورية	24/03/2005	2/1/2006	5,050,000,000

بنك عودة سورية	30/08/2005	28/9/2005	5,724,500,000
بنك بيبلوس– سورية	20/10/2005	5/12/2005	6,120,000,000
بنك سورية والخليج	21/11/2006	13/6/2007	10,000,000,000
بنك الأردن سورية	28/05/2008	28/11/2008	3,000,000,000
فرنسبنك سورية	13/07/2008	15/1/2009	5,250,000,000
بنك الشرق	22/12/2008	3/5/2009	2,500,000,000
بنك قطر الوطني– سورية	30/9/2009	15/11/2009	15,000,000,000

المصدر: إعداد الباحثة بالاستناد إلى بيانات القوائم المالية للمصارف المدروسة

البيانات ونموذج الدراسة:

تم الحصول على البيانات من نشرات الإفصاح الخاصة بالمصارف المدروسة والمنشورة على موقع سوق دمشق للأوراق المالية، باستثناء متغير التضخم فقد تم الحصول عليه من موقع مصرف سورية المركزي.

ومن أجل تحقيق هدف الدّراسة قمنا باختبار نموذج وقد تمّت صياغته على الشّكل الآتي:

$$ROE = \beta_0 + \beta_1 LLP_{i.t} + \beta_2 LIAB_{i.t} + \beta_3 SIZE_{i,t} + \beta_4 INF_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

حيث أن: β_0: ثابت المعادلة، ROE: معدل العائد على حقوق الملكية وهو مقياس للربحية، LLP: مخصصات خسائر القروض، LIAB: نسبة إجمالي الخصوم إلى إجمالي الأصول، SIZE: حجم المصرف، INF: معدل التضخم، β_1 , β_2 ,β_3 , β_4 معاملات متغيرات الدراسة، ε : الخطأ العشوائي.

يبين الجدول رقم (2) متغيرات الدراسة وطرق قياسها.

الجدول رقم (2): متغيرات البحث وكيفية قياسها

المتغيرات	الرمز	نوع المتغير	طريقة القياس
معدل العائد على حقوق الملكية	ROE	تابع	$\%\frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{حقوق الملكية}}$ [13]
مخصّصات خسائر القروض	LLP	مستقل	$\frac{\text{مخصصات خسائر القروض}}{\text{إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة}}$ [14]
إجمالي الخصوم	LIAB	ضابط	$\frac{\text{إجمالي الخصوم}}{\text{إجمالي الموجودات}}$ [11]
حجم المصرف	SIZE	ضابط	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول المصرف [14]
معدّل التّضخم	INF	ضابط	$INF = \frac{INF_{it}-INF_{it-1}}{INF_{it-1}}$ [15]

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على الدراسات السابقة

الطرق القياسية المستخدمة:

اختبارات جذر الوحدة Unit Root Test:

يعد التأكد من استقرار السلاسل الزمنية ودرجة تكاملها الخطوة الأولى في تحليل البيانات. إن وجود جذر وحدة في السلسلة الزمنية يعني أن يكون المتوسط والتباين لهذه السلسلة غير ثابتان عبر الزمن. فعند افتراض استقرار السلسلة التي تحوي جذر وحدة تظهر مشاكل الانحدار الزّائف الّذي يُظهر أنّ العلاقة بين المتغيرات ذات دلالة إحصائيّة على الرّغم من عدم وجود علاقة ذات مغزى بين المتغيرات [16]. تعرّف درجة الاستقرار على أنّها عدد المرات الّتي يجب أن يؤخذ فيها الفرق للمتغير كي يصبح مستقراً، والمتغيرات إمّا أن تكون مستقرّة أو غير مستقرّة (أي تحتوي على جذر وحدة). يكون المتغير متكاملاً من الدّرجة صفر(0) I عندما يكون مستقراً عند المستوى، ويكون متكاملاً من الدّرجة الأولى (1) I عندما يكون مستقراً عند الفرق الأول، ويكون متكاملاً من الدّرجة الثّانية (2) I عندما يكون مستقراً عند الفرق الثّاني. تم التأكد من استقرار السلاسل الزمنية من خلال استخدام اختبار جذر الوحدة (Unit Root) لبيانات من نوع بانل باستخدام عدد من الاختبارات المطورة منها: Levin, Lin and chu (LLC), Hardi (Lm), Harris and Tzavalis (HT).

اختبارات المفاضلة بين نماذج Panel Data:

نميز بين ثلاثة نماذج انحدار لبيانات Panel وهي [17]:

❖ **نموذج الانحدار التجميعي:** يُعد هذا النّموذج من أبسط نماذج Panel Data، حيثُ تكون معاملات الانحدار المقدّرة ثابتة لجميع الفترات الزّمنيّة، وبمعنى آخر يُهمل تأثير البعد الزّمني في هذا النّوع من النّماذج.

❖ **نموذج التأثيرات الثابتة:** يهدف هذا النّموذج إلى معرفة سلوك كل مجموعة من البيانات المقطعية على حدة، وذلك من خلال جعل الحد الثّابت في هذا النّموذج يختلف من مجموعة مقطعية إلى أخرى مع بقاء باقي المعلمات ثابتة لكل مجموعة.

❖ **نموذج التأثيرات العشوائية:** يفترض هذا النموذج أن الخطأ العشوائي له توزيع طبيعي بمقدار الصفر وتباين ثابت لجميع المشاهدات، كما يفترض ثبات تباين الخطأ أي عدم وجود ارتباط ذاتي بين كل مجموعة من مجموعات البيانات المقطعية خلال فترة زمنية معينة.

وبهدف تقدير معلمات النموذج الملائم للدراسة تمت المفاضلة بين النماذج الثلاثة السابقة، وذلك باستخدام مجموعة من الاختبارات الإحصائية: كاختبار إحصائية فيشر F المقيد للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي، ونموذج التأثيرات الثابتة، واختبار Hausman test للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية واختبار مضاعف لاغرانج LM للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية.

المراجعة الأدبية للبحث:

1. مفهوم مخصصات خسائر القروض:

تعرف مخصّصات خسائر القروض بأنّها " الأموال المخصّصة لمجابهة الخسائر المتوقعة من عدم تحصيل ديون بعض العملاء مستقبلاً، وتعتبر عبئاً على الأرباح. وإن تكوين هذه المخصّصات ليس خياراً بيد الإدارة المصرفيّة، بل هو واجب تفرضه تعليمات المصرف المركزي وتؤكّده قواعد بازل" [8].

إنّ استعداد المصرف لتخصيص بعض المبالغ كمخصّصات لخسائر القروض يسهم في تعزيز الثّقة في الأداء المستقبلي للمصرف؛ لأنّه يعمل كأداة مراقبة على خسائر القروض المتوقّعة. وبذلك، فإنّ مخصّص خسارة القروض هو آليّة تم إنشاؤها في النّظام المصرفي للخروج من حالة عدم الاستقرار المالي النّاتجة من نسبة القروض المتعثّرة المرتفعة

[1]. وتتمثل الأهداف الرئيسية لمخصّصات خسائر القروض (LLP) في تخفيض الضّرائب عن طريق إدارة الأرباح وإدارة رأس المال التنظيمي [18]، وكذلك إدارة مستوى تقلبات الدخل وتقلبات الأرباح، وفي تجنّب التّقلبات الّتي تحدث في الأصول المرجّحة بالمخاطر والّتي بدورها تؤثّر في المخاطر المصرفية والربحية [19].

2. مفهوم الربحية والعوامل المؤثرة فيها

تعبر الربحية عن العلاقة بين الأرباح التي يحققها المصرف وبين الاستثمارات التي أسهمت في تحقيق هذه الأرباح خلال فترة زمنية معينة، وهي إحدى مؤشرات الأداء التي تقيس مدى قدرة الإدارة وكفاءتها في الحصول على الربح من خلال الموارد والاستثمارات المتاحة [20]. وتتوقف الربحية على مجموعتين من العوامل، تشمل المجموعة الأولى العوامل الداخلية الخاصة بالمصرف مثل (السيولة، حجم المصرف، إدارة المصرف، طبيعة الاستثمارات، الرافعة المالية، القروض، الودائع، إدارة المخاطر). وتضم المجموعة الثانية العوامل الخارجية الخاصة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية مثل (معدل التضخم، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، تغير سعر الصرف، معدل البطالة.... الخ) [21]. وفيما يأتي نوضح بعضاً من أهم هذه العوامل:

❖ **حجم المصرف:**

ويقاس من خلال اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصوله، ويمكن أن يكون له تأثير إيجابي أو سلبي على ربحيته. فمن جهة فإن المصارف كبيرة الحجم تستطيع تخفيض مصاريفها والاستفادة من وفورات الحجم مما ينعكس إيجاباً على ربحيتها. ومن جهة أخرى فإن المصارف صغيرة الحجم تستطيع تخفيض المشاكل المرتبطة بعدم تماثل المعلومات وهذا يشير إلى التأثير السلبي للحجم على ربحية المصرف [22].

❖ **معدل التضخم:**

يعرّف التّضخم على أنّه "الارتفاع المُستمر في الأسعار بصورة متواصلة الأمر الذي يؤدي إلى خسارة النّقود لقدرتها الشّرائيّة. عندما يكون التضخم متوقعاً فإن تأثيره على ربحية المصرف قد يكون إيجابياً [23]، لأنه في هذه الحالة ستزداد إيرادات المصارف بشكل أسرع من تكاليفها على اعتبار أن المصارف ستكون قادرة على تعديل أسعار الفائدة في الوقت المناسب [24]. أما في حال كان التضخم غير متوقع، فإن تأثيره على الربحية من المتوقع أن يكون سلبياً.

❖ **هيكل الودائع:**

يعبر عنه بنسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول. تعد الودائع المصدر الرئيسي لموارد المصرف التي تؤثر بشكل مباشر على ربحيته، فكلما ارتفعت نسبة الودائع لأجل وودائع التوفير على حساب الودائع تحت الطلب كلما أتيح للمصرف فرصة استثمار هذه الودائع في استثمارات طويلة الأجل تدر له عوائد أعلى وتتيح له مرونة أكبر في توفير السيولة عند الاستحقاق [25].

❖ **القروض:**

تُعدُّ القروض المصرفية من أهم أوجه استثمار الموارد المالية في المصرف فهي تمثل الجانب الأكبر من الأصول كما يمثل العائد المتولد عنها الجانب الأكبر من إيرادات المصرف. ولكن يتوجب على المصرف توخي الحذر وأخذ الحيطة لأن عدم دراسة ملفات العملاء المقترضين بدقة وعدم الإلمام بمدى قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم، يزيد من نسبة الديون المتعثرة مما ينعكس سلباً على ربحية المصرف [25].

النتائج والمناقشة:

الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة:

يعرض الجدول الآتي وصفاً إحصائياً للمتغيرات الداخلة في النموذج من حيث المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وأكبر قيمة وأدنى قيمة، إلى جانب مقاييس التفلطح والالتواء واختبار Jarque–Bera للتوزيع الطبيعي.

الجدول رقم (3): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

المتغير	ROE	LLP	LIAB	SIZE	INF
Mean	0.0688	0.2166	0.8008	24.8029	27.925
Maximum	0.5571	0.5129	0.988	26.5	78.73
Minimum	-2.0661	0.0003	0.0827	22.94	4.39
Std. Dev.	0.3180	0.1465	0.1951	0.73232	24.5997
Skewness	-3.5180	0.0958	-2.2350	-0.0728	1.2406
Kurtosis	23.1416	1.7287	7.0281	2.5689	3.8547
Jarque-Bera	2086	7.4380	165.9483	0.9489	31.56
Probability	0.0000	0.0251	0.0000	0.6222	0.0000

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Stata 15

- بلغت القيمة المتوسطة لمعدل العائد على حقوق الملكية (6.88%) وبانحراف معياري (31.8%). تشير الإشارة الموجبة إلى تحقيق المصارف أرباحاً بالمتوسط خلال الفترة المدروسة. ويلاحظ أن مؤشر الالتواء (Skewness) يساوي (3.518−) وهو أصغر من الصفر أي أن شكل توزيع السلسلة غير متناظر وهو سالب وملتوٍ نحو اليسار. بينما يبين مؤشر التفرطح (Kurtosis) والذي يساوي (23.142) وهو أكبر من (3) أن توزيع قيم المتغيرات يأخذ الشكل المدبب وهذا يعني أن قمة التوزيع أعلى من قمة التوزيع الطبيعي، وهذا يعطي مؤشر على عدم خضوع بيانات المتغير للتوزيع الطبيعي.
- بلغت القيمة المتوسطة لمخصصات خسائر القروض (21.66%) بانحراف معياري قدره (14.65%). ويلاحظ أن مؤشر الالتواء (Skewness) يساوي (0.096) وهو أكبر من الصفر أي أن شكل توزيع السلسلة غير متناظر وهو موجب وملتوٍ نحو اليمين. بينما يبين مؤشر التفرطح (Kurtosis) والذي يساوي (1.729) وهو أصغر من (3) أي أن تكرارات القيم أقل مما هي عليه في التّوزيع الطّبيعي، وهذا يدل على وجود تباينات في هذه القيم وهذا يعطي مؤشراً على عدم خضوع البيانات للتّوزيع الطّبيعي.
- بلغت القيمة المتوسطة لنسبة إجمالي الخصوم إلى إجمالي الأصول (80.08%) بانحراف معياري قدره (73.23%)، وتشير القيمة المرتفعة للانحراف المعياري إلى كون هذه النسبة تتفاوت بشكل كبير بين المصارف المدروسة. ويلاحظ أن مؤشر الالتواء (Skewness) يساوي (0.073−) وهو أصغر من الصفر أي أن شكل توزيع السلسلة غير متناظر وهو سالب وملتوٍ نحو اليسار. بينما يبين مؤشر التفرطح (Kurtosis) الذي بلغت قيمته (2.569) أصغر من (3) مما يشير إلى وجود تباينات في هذه القيم ويعطي مؤشراً على عدم خضوع البيانات للتّوزيع الطّبيعي.
- بلغت القيمة المتوسطة لحجم المصرف (24.803) بانحراف معياري قدره (73.23%)، وتشير القيمة المرتفعة للانحراف المعياري إلى كون قيم الحجم تتفاوت بشكل كبير بين المصارف محل الدّراسة. بالنسبة لمؤشر الالتواء (Skewness) فقد بلغت قيمته (3.855) وهو أكبر من الصفر أي أن شكل توزيع السلسلة غير متناظر وهو موجب

وملتوٍ نحو اليمين. وقد بلغت قيمة مؤشر التفرطح (Kurtosis) (2.57) وهي تقترب من (3) وهذا يشير إلى أن قمة توزيع المتغير تقترب من قمة التوزيع الطبيعي، مما يقدم دليلاً على خضوع بيانات المتغير للتوزيع الطبيعي.

- بلغت القيمة المتوسطة لمعدل التضخم (24.8) بانحراف معياري قدره (2456%)، ويعكس هذا المعدل المرتفع التشتت الكبير في معدلات التضخم خلال الفترة المدروسة. ويلاحظ أن مؤشر الالتواء (Skewness) يساوي (1.24) وهو أكبر من الصفر أي أن شكل توزيع السلسلة غير متناظر وهو موجب وملتوٍ نحو اليمين. بالنسبة لمؤشر التفرطح (Kurtosis) فقد بلغت قيمته (3.85) وهو أكبر من (3) أي أن توزيع قيم المتغير يأخذ الشكل المدبب وهذا يعني أن قمة التوزيع أعلى من قمة التوزيع الطبيعي، وهذا يعطي مؤشر على عدم خضوع بيانات المتغير للتوزيع الطبيعي.
- ومن أجل التّحقق من التّوزيع الطّبيعي للمتغيرات فقد تمّ عرض نتائج اختبار Jarque–Bera للتّوزيع الطّبيعي حيث تنص فرضيات فرضية العدم على أنه لا توجد فروق بين توزيع قيم المتغير والتّوزيع الطّبيعي، أي أنّ المتغير يخضع للتّوزيع الطّبيعي. وأما الفرضية البديلة فهي تنص على أنه توجد فروق بين توزيع قيم المتغير والتّوزيع الطّبيعي، أي أنّ المتغير لا يخضع للتّوزيع الطّبيعي. وبالنّظر إلى قيم الاحتمال لاختبار Jarque–Bera نلاحظ أنّها جميعها باستثناء متغير حجم المصرف أصغر من مستوى دلالة (5%) وهو ما يشير إلى أن توزيع المتغيرات المدروسة لا يخضع للتّوزيع الطّبيعي.
- إنّ عدم خضوع المتغيرات المدروسة للتّوزيع الطّبيعي قد يكون مؤشراً على احتمال عدم خضوع بواقي نماذج الانحدار المقدّرة للتّوزيع الطّبيعي، ولذلك ستقوم الباحثة بالتأكّد من ذلك من خلال بعض الاختبارات وبشكل أساسي اختبارات خضوع بواقي النّماذج المقدّرة للتّوزيع الطّبيعي.

اختبار التعدد الخطي Multicollinearity:

بهدف التأكد من عدم وجود مشكلة ارتباط خطي متعدد بين متغير مستقل والمتغيرات المستقلة الأخرى تم الاعتماد على معامل تضخم التباين VIF (Variance Inflation Factor)، فإذا كانت قيمة المعامل بين 5 و10 فهذا يشير إلى وجود ارتباط عالٍ بين المتغيرات المدروسة، وإذا تجاوزت قيمة المعامل مستوى 10 عندئذٍ يمكن القول أنه يوجد مشكلة ارتباط خطي متعدد. ويبين الجدول الآتي أن قيمة المعاملات لجميع المتغيرات أقل من 10 مما يدل على عدم وجود مشكلة ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة [21].

الجدول رقم (4): نتائج عامل تضخم التباين (اختبار الارتباط الخطي المتعدد)

المتغيرات	LLP	LIAB	SIZE	INF
VIF	1.32	1.06	1.04	1.24

المصدر: إعداد الباحثة بالاستناد إلى مخرجات برنامج Stata 15

اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

تم اختبار جذر الوحدة لبيانات من نوع بانل باستخدام الاختبارات الآتية: اختبار Liven Lin Chu (LLC)، واختبار Hardi (Lm)، واختبار Harris– Tzavalis. ينص الفرض العدم لهذه الاختبارات على وجود جذر وحدة أي أن السلسلة غير مستقرة عبر الزمن، في حين ينص الفرض البديل على عدم وجود جذر وحدة وبالتالي استقرارية السلسلة.

الجدول رقم (5): نتائج اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

المتغير	LLC	Hardi (lm)	Harris-Tzavalis	النتيجة
ROE	-5.336 0.000**	0.958 0.169	-6.107 0.000**	I(0)
LLP	-6.665 0.000**	6.226 0.000**	-0.733 0.232	I(0)
LIAB	-3.707 0.000**	1.273 0.102	-8.397 0.000**	I(0)
SIZE	-2.788 0.003**	14.541 0.000**	2.043 0.9794	I(0)
INF	-5.114 0.000**	-0.579 0.7190	-6.544 0.000**	I(0)

المصدر: إعداد الباحثة بالاستناد إلى مخرجات برنامج Stata 15

تشير ** إلى مستوى الدلالة عند 5%

يلاحظ من نتائج اختبارات الاستقرارية أن جميع متغيرات الدراسة مستقرة عند المستوى، وبالتالي لا تحوي جذر وحدة وذلك بناءً على نتائج أغلبية الاختبارات المستخدمة.

نتائج اختبارات المفاضلة بين نماذج بيانات Panel:

بعد أن تم التّأكد من استقرارية البيانات عند المستوى، سيتم تقدير المعلمات باستخدام أحد نماذج Panel Data. ومن أجل المفاضلة بين نموذجي الانحدار التجميعي والتأثيرات الثابتة تم تطبيق اختبار F test المقيد، حيث تنص فرضية العدم لهذا الاختبار على أنه لا توجد آثار فردية، بينما تنص الفرضية البديلة على وجود آثار فردية. يبين الجدول الآتي نتائج اختبار F test المقيد عند مستوى دلالة 5%، حيث يتضح أن القيمة الاحتمالية للاختبار أصغر من 0.05 أي أننا نرفض فرضية العدم، ونقبل الفرضية البديلة أي لا توجد آثار فردية. لذا يكون **نموذج التأثيرات الثابتة** أكثر ملاءمة للتقدير من نموذج الانحدار التجميعي.

الجدول رقم (6): نتائج اختبار F test المقيد

F test	إحصائيّة الاختبار	القيمة الاحتمالية	النتيجة
	2.34	0.0164	نموذج التأثيرات الثابتة

المصدر: إعداد الباحثة بالاستناد إلى مخرجات برنامج Stata 2015.

وللمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية تم استخدام اختبار Hausman test، حيث تنص فرضية العدم لهذا الاختبار على عدم ارتباط الأثر الفردي بالمتغيرات المستقلة، بينما تنص الفرضية البديلة على وجود ارتباط للأثر الفردي مع المتغيرات المستقلة. يبين الجدول الآتي نتائج اختبار Hausman test عند مستوى دلالة 5%، حيث يتضح أن القيمة الاحتمالية للاختبار أكبر من 0.05. أي أننا نقبل فرضية العدم، أي عدم وجود ارتباط للأثر الفردي مع المتغيرات المستقلة. وبناءً عليه يكون نموذج التأثيرات العشوائية أكثر ملاءمة للتقدير من نموذج التأثيرات الثابتة.

الجدول رقم (7): نتائج اختبار Hausman test

Hausman test	إحصائيّة الاختبار	القيمة الاحتمالية	النتيجة
	2.64	0.6204	نموذج التأثيرات العشوائية

المصدر: إعداد الباحثة بالاستناد إلى مخرجات برنامج Stata 2015.

كما تم تطبيق اختبار مضاعف لاغرانج test Lagrange Multiplier (LM)، وذلك للمقارنة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية، حيث تظهر نتائج الاختبار كما يبينها الجدول الآتي أن القيمة الاحتمالية للاختبار أصغر من 5%. أي أننا نرفض الفرضية العدم (لا توجد آثار فردية) ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود آثار فردية وبالتالي يكون **نموذج التأثيرات العشوائية** هو الأكثر ملاءمة للتقدير من نموذج الانحدار التجميعي.

الجدول رقم (8): نتائج اختبار LM test

LM test	إحصائيّة الاختبار	القيمة الاحتمالية	النتيجة
	3.53	0.0302	نموذج التأثيرات العشوائية

المصدر: إعداد الباحثة بالاستناد إلى مخرجات برنامج Stata 2015.

نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية والاختبارات التشخيصية

يوضح الجدول رقم (9) نتائج تقدير معلمات نموذج التأثيرات العشوائية، بالإضافة إلى الاختبارات التشخيصية للتأكد من جودة البواقي.

الجدول رقم (9): نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية والاختبارات التشخيصية

REM (نموذج التأثيرات العشوائية)		
Dependent variables		**Model ROE**
	Estimate	p. value
LLP	-0.39663	0.085**
LIAB	-0.4558218	0.025**
SIZE	0.0720244	1.145
INF	0.004187	0.001**
CONS	-1.384013	0.285

اختبارات البواقي

Jarque-Bera (اختبار التوزيع الطبيعي)	11.79 (0.028)
Wooldridge test (الارتباط الذاتي)	228.722 (0.000)**
Breusch-Pagan / Cook-Weisberg (اختبار عدم ثبات التباين)	61.83 (0.000)**
Levin-Lin-Chu (اختبار الاستقرارية)	-8.2645 (0.000)**

المصدر: إعداد الباحثة بالاستناد إلى مخرجات برنامج Stata 15

** تشير إلى مستوى الدلالة عند 5%

يظهر الجدول رقم (9) أن القيمة للاحتمالية لإحصائية اختبار Wooldridge test للنموذج أصغر من 0.05 وهذا ما يشير إلى وجود مشكلة ارتباط ذاتي للبواقي في النموذج . كما ظهرت أيضاً مشكلة عدم ثبات التباين، حيث أن القيمة الاحتمالية لاختبار Breusch-Pagan / Cook-Weisberg أصغر من 0.05. حيث تسبب هذه المشكلة تحيز في النتائج [26].

انطلاقاً من هذه المشاكل التي يعاني منها نموذج التأثيرات العشوائية لا يمكن اعتباره النموذج الملائم لتقدير معلمات نموذج الدراسة. لذلك تم تطبيق طريقة المربعات الصغرى المعممة (Generalized Least Squares) (GLS). تستخدم هذه الطريقة من أجل تصحيح كفاءة المربعات الصغرى عند مخالفة فرضية ثبات التباين، حيث أن تقدير النموذج الخطي لا يمكن أن يتحقق باستعمال طريقة المربعات الصغرى (OLS)، فالمقدرات التي يتم الحصول عليها تكون غير كفؤة [27]. يبين الجدول رقم (10) نتائج تقدير طريقة (GLS).

الجدول رقم (10): نتائج تقدير طريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS)

Dependent variables		Model ROE
	Estimate	p. value
LLP	-0.47297	0.031**
LIAB	-0.364919	0.014**
SIZE	0.088315	0.021**
INF	0.0044028	0.001**
CONS	-1.85032	0.054
R-squared		31.80%
F-statistic		19.45
Prob (f- statistics)		0.0006**

المصدر: إعداد الباحثة بالاستناد إلى مخرجات برنامج Stata 15

**تشير إلى مستوى الدلالة عند 5%.

نلاحظ من الجدول أعلاه وجود تأثير معنوي موجب لكل من مخصصات خسائر القروض، نسبة إجمالي الخصوم إلى إجمالي الموجودات، وحجم المصرف، والتضخم. ويمكن صياغة معادلة النموذج على الشكل الآتي:

$$ROE= -1.85032 - 0.47297\ LLP - 0.364919\ LIAB + 0.088315\ SIZE + 0.0044029\ INF$$

اختبار جودة النموذج المقدر:

أولاً مؤشرات جودة التمثيل:

بلغت قيمة معامل التحديد R-squared (31.80%) كذلك فقد كانت قيمة F-statistic معنوية عند مستوى دلالة 5% مما يدل على قدرة المتغيرات المستقلة في تفسيرها للتغير الحاصل في المتغير التابع.

ثانياً: اختبارات البواقي:

من أهم الاختبارات التي تختبر جودة بواقي النماذج المقدرة: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي، اختبار الارتباط الذاتي، اختبار ثبات التباين، اختبار استقرارية البواقي. بالنسبة لمشكلة الارتباط الذاتي للبواقي ومشكلة ثبات التباين فقد تم

تداركهما، حيث أن طريقة المربعات الصغرى المعممة تأخذ بالاعتبار هاتين المشكلتين عند التقدير. يبين الجدول رقم (12) الاختبارات التشخيصية للتأكد من جودة بواقي نموذج الدراسة.

الجدول رقم (12) الاختبارات التشخيصية للبواقي

اختبارات البواقي	
Jarque-Bera (اختبار التوزيع الطبيعي)	4.084 (0.1298)
Levin-Lin-Chu (اختبار الاستقرارية)	-8.2645 (0.000)**

المصدر: إعداد الباحثة بالاستناد إلى مخرجات برنامج Stata 15

✓ **اختبار التوزيع الطبيعي:**

من أجل اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج، تم تطبيق اختبار Jarque–Bera للتوزيع الطبيعي، حيث تنص الفرضية العدم للاختبار على أنه لا توجد فروقات بين توزيع البواقي والتوزيع الطبيعي. أي أن بواقي النموذج تخضع للتوزيع الطبيعي. في حين أن الفرضية البديلة تنص على أنه توجد فروقات بين توزيع البواقي والتوزيع الطبيعي. أي أن بواقي النموذج لا تخضع للتوزيع الطبيعي. وبما أن القيمة الاحتمالية لاختبار Jarque–Bera أكبر من 0.05 فهذا يعني أن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي.

✓ **اختبار استقرارية سلسلة بواقي النموذج:**

نجد أن القيمة الاحتمالية لاختبار جذر الوحدة Levin–Lin–Chu أصغر من 0.05 وبالتالي نرفض الفرضية العدم التي تنص على وجود جذر وحدة في سلسلة البواقي ونقبل الفرضية البديلة، أي أن سلسلة بواقي النموذج مستقرة في المستوى.

اختبار فرضية البحث:

أظهرت نتائج اختبار (GLS) أنه عند مستوى دلالة 5% بلغت قيمة معامل مخصصات خسائر القروض LLP (–0.47297). كما بلغت القيمة الاحتمالية للمتغير (0.031 > 0.05) أي أنه ذو دلالة إحصائية. وهذا يشير إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين مخصصات خسائر القروض وربحية المصارف التجارية التقليدية الخاصة العاملة في سورية مقاسة بمعدل العائد على حقوق الملكية. وهذا يعني أن زيادة مخصصات خسائر القروض في المصارف المدروسة سيؤدي إلى تخفيض ربحيتها، الأمر الذي ينعكس سلباً على حقوق الملكية. وبناءً عليه نرفض فرضية العدم، ونقبل الفرضية البديلة التي تشير إلى وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لمخصصات خسائر القروض في ربحية المصارف المدروسة مقاسة بمعدل العائد على حقوق الملكية.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

1. تؤثر مخصصات خسائر القروض سلباً في ربحية المصارف المدروسة، وهذه النتيجة تتفق مع النتيجة التي توصلت لها دراسة (Alhadab and Alsahawneh, 2016) ودراسة (Ahmad *et al.*, 2014) ودراسة (Mustafa *et al.*, 2012). حيث تبين أن ارتفاع حجم مخصصات خسائر القروض كان له الأثر في انخفاض ربحية المصرف.

2. تؤثر نسبة إجمالي الخصوم إلى إجمالي الموجودات سلباً في ربحية المصارف المدروسة. وهذه النتيجة تتفق مع النتيجة التي توصلت لها دراسة (Alhadab and Alsahawneh, 2016)، إلا أنها لم تتفق مع النتيجة التي توصلت لها دراسة (Pelealu and Worang, 2018)، حيث تبين أن لهذه النسبة أثر إيجابي ومعنوي في ربحية المصارف المدروسة. كما أنها اختلفت مع النتيجة التي توصلت لها دراسة (Ahmad *et al.*, 2014)، حيث تبين وجود أثر سلبي ومعنوي لهذه النسبة في ربحية المصارف المدروسة.

3. يؤثر حجم المصرف إيجاباً في ربحيته، وهذه النتيجة اتفقت مع النتيجة التي توصلت لها كل من دراسة (Pelealu and Worang, 2018) ودراسة (Mustafa *et al.*, 2012)، حيث تبين أن حجم المصرف يؤثر إيجاباً في ربحيته. فازدياد حجم المصرف يمكنه من تحقيق وفورات الحجم ويخفض من تكاليفه الأمر الذي ينعكس إيجاباً على ربحيته.

4. يؤثر معدل التضخم إيجاباً في ربحية المصارف المدروسة. فالارتفاع الكبير في معدلات التضخم مع عدم تعديل أسعار الفائدة، أدى إلى انخفاض سعر الفائدة الحقيقي بشكل كبير وهذا ما أدى إلى ارتفاع أسعار الأسهم، الأمر الذي انعكس بدوره إيجاباً على المساهمين في المصارف المدروسة وأدى إلى ارتفاع معدل الربحية مقاساً بالعائد على حقوق المساهمين. وهذه النتيجة اتفقت مع النتيجة التي توصلت لها كل من دراسة (Adalessossi, et al., 2019) ودراسة (Bojare and Romanova, 2017).

التوصيات:

- يتعين على المصارف التّجاريّة الخاصّة العاملة في سورية عدم المبالغة في تحديد حجم مخصصات خسائر القروض، لأن ذلك يعني تجميد جزءاً كبيراً من أموال المصارف بدلاً من استثمارها في مشاريع تزيد من ربحيّتها.
- تفعيل دور إدارة المخاطر في المصارف التجارية التقليدية الخاصة العاملة في سورية، من خلال القيام باختبارات الجهد، ووضع سيناريوهات تتناسب مع الظروف والأوضاع الاقتصادية السائدة مما يضمن تشكيل حجم كاف من المخصصات لمواجهة الحالات الطارئة.
- تفعيل رقابة مصرف سورية المركزي على المصارف الخاصة بشكل أفضل، وذلك لضمان احتفاظها بمخصصات كافية لمواجهة حالات التعثر، فالتّقليل من حجم هذه المخصّصات يزيد من مشكلة تعثّر القروض، ويحد من قدرة المصارف على مواجهة الأزمات.
- لأبحاث مستقبلية نوصي بتطبيق هذه الدراسة على المصارف العامة والمصارف الإسلامية العاملة في سورية مع إضافة متغيرات ضابطة أخرى غير المتغيرات التي تناولتها هذه الدراسة.

References:

[1] ABDULLAH, H.; AHMAD, I.; BUIANG, I. *Loan Loss Provisions and Macroeconomic Factors: The Case of Malaysian Commercial Banks*. International Business Management, Vol. 9, No. 4, 2015, 377-383.

[2] HAZZOURI, H. Factors Affecting the Profitability of Banks (An Analytical Study on a Sample of Private Banks in Syria), *AL-Furat University Journal for Researches and Scientific Studies*, Vol. 10, No. 40, 2018, -73 92.

[3] QASSIM, A.; HANAWI, W. *Internal Determinants Analysis of Commercial Banks Profitability Listed in Damascus Security Exchange During the Crisis (An Applied Study),* Journal *of* ALbaath University's, *Vol. 39, No. 32, 39-84.*

[4] HOSEN, Z. *Internal Factors Influencing the Profitability of Commercial Banks in Bangladesh*, International Journal of Economics and Financial Research, Vol. 6, No. 7, 2020, 192-200.
[5] SHANKO, T.; TIMBULA, MEKUANINT A.; MENGESHA, T. *Factors Affecting Profitability: An Empirical Study on Ethiopian Banking Industry*, International Journal of Commerce and Finance, Vol. 5, No. 2, 2019, 87-96.
[6] ADALESSOSSI, K.; ERDOĞAN, E. *Analysis of Factors Influencing Bank Profitability: Evidence from the West African Economic and Monetary Union Banking Sector,* journal of accounting finance and auditing studies (JAFAS) 5/1, 2019,122-154.
[7] BOJARE, K.; ROMANOVA, I. *The Factors Affecting the Profitability of Banks: The Case of Latvia*, International Journal of Economics and Business Administration, Vol. V, No. 4, 2017, 78-95.
[8] SALMAN, N. T. *The Impact of Provision for Doubtful Debts on Capital Adequacy with an Analytical Study of a Sample of Iraqi Banks*, Journal of Baghdad College of Economic sciences University, No. 41, 2014, 297-328.
[9] PELEALU, I. W.; WORANG, F. G. *Analysis the Effect of Loan Loss Provision on Bank Profitability*, Jurnal EMBA, Vol. 6, No. 4, 2018, 3278- 3287.
[10] ALHADAB, M.; ALSAHAWNEH, S. *Loan Loss Provision and the Profitability of Commercial Banks: Evidence from Jordan.* International Journal of Business and Management, Vol. 11, No. 12, 2016, 242-248.
[11] AHMAD, F.; TAHIR, S. H.; AZIZ, B. *Impact of Loan Loss Provision on Bank Profitability in Pakistan*, the International Journal's Research Journal of Social Science & Management, Vol. 3, No. 12, 2014, 34-41
[12] MUSTAFA, A. R.; Ansari , R. H.; Younis, M. U. *Does the Loan Loss Provision Affect the Banking Profitability in Case of Pakistan?* Asian Economic and Financial Review. Vol. 2, No. 7, 2012, 772-783.
[13] BOAHENE, S. H.; DASAH, J.; AGYEI, S. K. *Credit Risk and Profitability of Selected Banks in Ghana,* Research Journal of Finance and Accounting, No. 7, 2012, 6-15.
[14] EKANAYAKE, N.; ABDUL AZEEZ, A. *Determinants of Non-Performing Loans in Licensed Commercial Banks: Evidence from Sri Lanka*, Asian Economic and Financial Review, Vol. 5, No.6, 2015, 868-882.
[15] AHMAD, F.; BASHIR, T. *Explanatory Power of Macroeconomic Variables as Determinants of Non-Performing Loans: Evidence from Pakistan*, World Applied Sciences Journal, Vol. 22, No. 2, 2013, 243-255.
[16] SHEEFENI, J. *The Impact of Macroeconomic Determinants on Non-performing Loans in Namibia*, International Review of Research in Emerging Markets and the Global Economy (IRREM), Vol. 1, No. 4, 2015, 612-632.
[17] NWAKUYA, M. T. IJOMAH, M. A. *Fixed Effect Versus Random Effects Modeling in a Panel Data Analysis; A Consideration of Economic and Political Indicators in Six African Countries*, International Journal of Statistics and Applications , Vol. 7, No. 6, 2017, 275-279.
[18] BOUCHEKOUA, A.; MATOUSSI, H.; TRABELSI, S. Monolithic versus Differential Impacts of SOX Regulation on the Market Valuation of Banks' Loan Loss Provision. CAAA Annual Conference, Available at SSRN: http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.1985950, 2012, 5.
[19] NORDEN, L.; STOIAN, A. *Bank Earnings Management through Loan Loss Provisions: A Double-Edged Sword*? De Nederlandsche Bank Working Paper No. 404, Available at :http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2369798, 2014, 4.

[20] GREUNING, H. V.; BARATANOVIC, S. B. Analyzing and Managing Banking Risk a Framework for Assessing Corporate Governance and Financial Risk, (Second Edition), USA: the World Bank, 2003, 81.
[21] AKINWANDE, M. O.; DIKKO, H. G.; SAMSON, A., *Variance Inflation Factor: As a Condition for the Inclusion of Suppressor Variable(s) in Regression Analysis*, Open Journal of Statistics, Vol. 5, 2015,754-767.
[22] TAN, Y. *The Impacts of Risk and Competition on Bank Profitability in China*, Journal of International Financial Markets, Institutions & Money, Vol. 40, 2016, 85-110.
[23] PERRY, P. *Do Banks Gain or Lose from Inflation*, Journal of Retail Banking, Vol.14, No. 2, 1992, 25-30.
[24] WINDRAM, R. *Public Attitudes to Inflation and Interest Rates*, Bank of England, *Quarterly Bulletin*, Vol., No. 2, 2007, 208-223.
[25] GUL, S.; IRSHAD, F.; ZAMAN, K. *Factors Affecting Bank Profitability in Pakistan*, The Romanian Economic Journal, No.39, 2011, 61-87.
[26] HOECHLE, D. *Robust Standard Errors for Panel Regressions with Cross-Sectional Dependence*, The stata journal, Vol. 7, No. 3, 2007, 281-312.
[27] ABDULLAH, R. S. Choosing the Best Test Method for the Problem of Heteroscedasticity in a Multiple Regression Model with Practical Application, Master thesis, University of Karbala, College of administration and Economic, Department of statistic, 2018, 19.